

الفهرس

الإهداء.....	1
التشكرات.....	6
قائمة المختصرات.....	7
مقدمة.....	7
الفصل الأول: ماهية التهرب الضريبي.....	7
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للضريبة.....	7
المطلب الأول: مفهوم الضريبة.....	8
الفرع الأول: تعريف الضريبة.....	9
الفرع الثاني: خصائص الضريبة.....	10
أولاً: الضريبة إقتطاع مالي إجباري وتدفع دون مقابل وبصفة نهائية.....	10
أ: الضريبة إقتطاع مالي.....	11
ب: الضريبة ذات طابع إجباري.....	13
ج: الضريبة تدفع دون مقابل.....	14
د: الضريبة تدفع بصفة نهائية.....	14
ثالثاً: هدف الضريبة هو تحقيق المصلحة العامة.....	16
المطلب الثاني: الإطار القانوني للضريبة.....	16
الفرع الأول: نظرية العقد الاجتماعي.....	19
الفرع الثاني: نظرية التضامن الاجتماعي.....	20
المطلب الثالث: القواعد العامة للضريبة.....	

21.....	الفرع الأول: قاعدة العدالة.
23.....	الفرع الثاني: قاعدة اليقين.
26.....	الفرع الثالث: قاعدة الملائمة.
27.....	الفرع الرابع: قاعدة الإقتصاد.
29.....	المطلب الرابع: أهداف الضريبة.
29.....	الفرع الأول: الأهداف المالية للضريبة.
30.....	الفرع الثاني: الأهداف الإقتصادية للضريبة.
33.....	الفرع الثالث: الأهداف السياسية للضريبة.
34.....	الفرع الرابع: الأهداف الإجتماعية للضريبة.
36.....	المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتهرب الضريبي.
36.....	المطلب الأول: مفهوم التهرب الضريبي.
37.....	الفرع الأول: تعريف التهرب الضريبي.
39.....	الفرع الثاني: صور التهرب الضريبي.
38.....	أولا: صور التهرب الضريبي من حيث المشروعية.
40.....	أ: التهرب الضريبي المشروع.
43.....	ب: التهرب الضريبي غير المشروع.
50.....	ثانيا: صور التهرب الضريبي من حيث نطاق إرتكابه.
50.....	أ: التهرب الضريبي الوطني.
51.....	ب: التهرب الضريبي الدولي.
56	المطلب الثاني: أسباب التهرب الضريبي.

57.....	الفرع الأول: الأسباب الاقتصادية.
58.....	الفرع الثاني : الأسباب التشريعية.
61.....	الفرع الثالث: الأسباب الإدارية.
63.....	الفرع الرابع: الأسباب المتعلقة بالمكلف.
65.....	المطلب الثالث: أشكال التهرب الضريبي.
65.....	الفرع الأول: التحايل المحاسبي.
67.....	أولا: تخفيض الإيرادات.
68.....	ثانيا: زيادة الأعباء.
69.....	الفرع الثاني: التحايل المادي.
70.....	أولا: الإخفاء الجزئي.
70.....	ثانيا: الإخفاء الكلي.
71.....	الفرع الثالث: التحايل القانوني.
71.....	أولا: الإخفاء عن طريق التلاعب في تكييف الحالات القانونية.
72.....	ثانيا: الإخفاء عن طريق عمليات وهمية.
73.....	المطلب الرابع: أثار التهرب الضريبي.
74.....	الفرع الأول: الأثار المالية.
74.....	الفرع الثاني: الأثار الاقتصادية.
76.....	الفرع الثالث: الأثار السياسية.
77.....	الفرع الرابع: الأثار الاجتماعية.
79.....	ملخص الفصل الأول.

80.....	الفصل الثاني: آليات مكافحة التهرب الضريبي.
81.....	المبحث الأول: الرقابة الجبائية
81.....	المطلب الأول: مفهوم الرقابة الجبائية
82.....	الفرع الأول: تعريف الرقابة الجبائية
83.....	الفرع الثاني: أهداف الرقابة الجبائية
84.....	أولا: الهدف القانوني
85.....	ثانيا: الهدف الإداري
85.....	ثالثا: الهدف الإقتصادي و المالي
85.....	رابعا: الهدف الاجتماعي
86.....	المطلب الثاني: أشكال الرقابة الجبائية
86.....	الفرع الأول: الرقابة العامة
86.....	أولا: الرقابة الشكلية
87.....	ثانيا: الرقابة على الوثائق
89.....	الفرع الثاني: الرقابة المعمقة
89.....	أولا: الرقابة المحاسبية
98.....	ثانيا: الرقابة المعمقة في الوضعية الجبائية الشاملة
105.....	المطلب الثالث: التنظيم القانوني للرقابة الجبائية
106.....	الفرع الأول: حقوق الإدارة الجبائية
106.....	أولا: حق الإطلاع
107.....	ثانيا: حق المعاينة

109.....	ثالثا: حق إستدراك الأخطاء.....
109.....	الفرع الثاني : التزامات المكلف بالضريبة
110.....	أولا : الإلتزامات الجبائية
110.....	أ: التصريح بالوجود
111.....	ب: التصريح الشهري و الثلاثي بالرقم الأعمال.....
111.....	ج: التصريح السنوي بالمداديل.....
112.....	د: التصريح بالتنازل أوالتوقف عن النشاط.....
113.....	ثانيا :الإلتزامات المحاسبية
113.....	أ: مسك محاسبة.....
113.....	1: مسك دفتر يومي.....
114.....	2 : مسك دفتر الجرد.....
114.....	ب: تقديم الوثائق المحاسبية.....
114.....	ج : الإحتفاظ بالوثائق المحاسبية.....
115.....	الفرع الثالث: ضمانات المكلف بالضريبة.....
115.....	أولا: ضمانات المكلف بالضريبة قبل الشروع في الرقابة.....
115.....	أ: الإشعار بالرقابة.....
116.....	ب:الحق في الإستعانة بمستشار.....
117.....	ج: تحديد مدة الرقابة.....
118.....	ثانيا : ضمانات المكلف بالضريبة أثناء التقويم.....
118.....	ا: الإبلاغ بالنتائج الرقابة.....

ب: حق الرد	118
ج : عدم إمكانية تجديد الرقابة.....	118
المطلب الرابع: مدى فعالية الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي.....	119
الفرع الأول:العوامل التي تحد من فعالية الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي.....	119
أولا : نقص في التشريع.....	120
ثانيا:نقص فعالية الجهاز الإداري.....	120
ثالثا : نقص تنظيم الرقابة الجبائية	121
رابعا :إتساع الإقتصاد الموازي.....	122
الفرع الثاني : متطلبات تفعيل الرقابة الجبائية.....	123
أولا : تحسين التشريع الضريبي.....	123
ثانيا : تحسين الجهاز الإداري.....	124
ثالثا : تفعيل إجراءات البرمجة.....	127
رابعا : تكثيف التعاون والتنسيق مع الإدارات الأخرى.....	128
المبحث الثاني : الاتفاقيات الجبائية الدولية.....	130
المطلب الأول : مفهوم الاتفاقيات الجبائية الدولية.....	130
الفرع الأول : تعريف الإتفاقيات الجبائية الدولية.....	131
الفرع الثاني : أهداف الإتفاقيات الجبائية الدولية.....	132
أولا : منع حدوث مشكلة الإزدواج الضريبي الدولي.....	132
ثانيا : مكافحة التهرب الضريبي الدولي.....	135
ثالثا : حماية المكلفين بالضريبة.....	139

141.....	رابعا : تشجيع الإستثمار الأجنبي
141.....	المطلب الثاني :الإطار التنظيمي للإتفاقيات الجبائية الدولية
142.....	الفرع الأول : شروط صحة الإتفاقيات الجبائية الدولية
142.....	أولا : شرط الأهلية
142.....	ثانيا : شرط الرضا
143.....	الفرع الثاني : مراحل إبرام الإتفاقيات الجبائية الدولية
143.....	أولا : مرحلة المفاوضات
144.....	ثانيا : مرحلة التوقيع
144.....	ثالثا : مرحلة التصديق
145.....	رابعا : مرحلة النشر
146.....	المطلب الثالث : نطاق تطبيق الإتفاقيات الجبائية الدولية
146.....	الفرع الأول :نطاق تطبيق الاتفاقيات الجبائية الدولية من حيث الأشخاص
150.....	الفرع الثاني : الضرائب التي تشملها الإتفاقيات الجبائية الدولية
151.....	أولا : الضرائب على الدخل
152.....	ثانيا : الضرائب على الثروة
154.....	الفرع الثالث : نطاق تطبيق الإتفاقيات الجبائية الدولية من حيث المكان
155.....	الفرع الرابع : نطاق تطبيق الإتفاقيات الجبائية الدولية من حيث الزمان
156.....	المطلب الرابع : مدى فعالية الإتفاقيات الجبائية الدولية في مكافحة التهرب الضريبي
157.....	الفرع الأول:العوامل التي تحد من فعالية الإتفاقيات الجبائية الدولية في مكافحة التهرب الضريبي

الفرع الثاني : متطلبات تفعيل الإتفاقيات الجبائية الدولية لمكافحة التهرب الضريبي...	160
أولاً: تكثيف التعاون والتنسيق الضريبي الدولي.....	160
ثانياً : الإستفادة من النماذج الرائدة في مجال مكافحة التهرب الضريبي الدولي.....	161
ثالثاً : الإلتزام بالشفافية الضريبية والمصرفية.....	164
رابعاً : تعزيز المساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الضريبي.....	165
ملخص الفصل الثاني.....	167
خاتمة.....	168
قائمة المراجع.....	175
الفهرس.....	19

ملخص باللغة العربية

تعاني مختلف الدول سواء كانت متقدمة أو نامية بما في ذلك الدولة الجزائرية من مشكلة ضريبية في غاية الخطورة المتمثلة في ظاهرة التهرب الضريبي، والتي تعود إلى أسباب مختلفة ساهمت في تفتيشها في المجتمع حيث تهدد الإقتصاد الوطني، ومن ثم صعوبة تحقيق الأهداف العامة وبلوغ وتيرة التنمية والتقدم الإقتصادي لذلك أصبحت مسألة مكافحتها أمرا حتميا.

لقد إتبعَت الدولة آليات مختلفة لمكافحة هذه الظاهرة، ومن بينها الرقابة الجبائية إلا أن الواقع أثبت نقص فعاليتها في الحد منها ذلك يظهر من خلال وجود الإقتصاد الموازي، لذا لابد من إتخاذ كل التدابير اللازمة للوصول إلى النتائج المرجوة منها.

كما أدركت الدولة الجزائرية مدى أهمية الإتفاقيات الجبائية الدولية لمكافحة التحديات التي يفرضها التهرب الضريبي على الصعيد الدولي عن طريق تبني آليات إتفاقية مهمة لكن وفقا لحدود وشروط معينة حالت دون تحقيق الأهداف المنتظرة منها .

Le résumé en français :

Divers pays tant ceux développés que ceux sous-développés entre autres l'Algérie, souffrent de la très grave problématique fiscale, s'agissant à vrai dire, du phénomène d'évasion fiscale. Ce fléau retrouve ses origines dans différents facteurs ayant contribué dans sa diffuse au niveau social. En Algérie ce fléau menace l'économie nationale dans son équilibre financier et entraîne comme conséquence, des difficultés à réaliser les objectifs globaux et parvenir à installer une session de développement régulière en vue d'une progression économique. Donc et conséquemment, la question de lutte contre ce fléau est devenue une exigence impérative.

Dans ce sens, l'Etat Algérien a mis en œuvre différents mécanismes de lutte contre ce phénomène entre autres le contrôle fiscal, cependant la réalité a mis en évidence l'insuffisance d'efficacité pour y mettre fin, l'économie parallèle en est la cause. Aussi, il est utile de prendre toutes les mesures indispensables pour parvenir à des résultats espérés.

L'Etat Algérien a bien saisi l'importance des conventions fiscales internationales pour faire face aux enjeux imposés par l'évasion fiscale au niveau international aux moyens d'adoption de mécanismes conventionnels importants mais dans des limites et des conditions bien définies à finalité d'œuvrer contre les fléaux ayant obstrué toute réalisation des objectifs attendus.